

الحركة الوطنية الشعبية الليبية

ماهيتها _ رؤيتها _ أهدافها

من أجل إعادة بناء ليبيا دولة آمنة مستقلة ذات سيادة
مسؤولة في محيطها الاقليمي والدولي
والسيادة فيها للشعب

التعريف بالحركة الوطنية الشعبية الليبية

أولاً الحركة الوطنية الشعبية الليبية ومكوّناتها:

الحركة الوطنية الشعبية الليبية هي منظمة ـ سياسية ـ حقوقية ـ اجتماعية ـ إعلامية ـ سلمية ـ معارضة علناً للواقع الظالم في أرض الوطن، تتبنى المطالب الاجتماعية والحقوقية والإنسانية والسياسية لقطاع واسع من الليبيين، وقع عليهم الظلم والعسف، وهي حركة جماهيرية مفتوحة لكل الليبيين رجالاً ونساءً، المعارضين لمؤامرة فبراير وما نتج عنها، دون تمييز فكري أو اجتماعي أو جغرافي أو سياسي أو مذهبي أو غيره؛ وهي إطار يضم كافة المكونات السياسية والاجتماعية والمهنية والأكاديمية والحقوقية والنقابية والعسكرية والأمنية وعلماء الدين وغيرهم.

- تم الشروع في تأسيس الحركة أواخر العام 2011 وعقدت لقاءات وحوارات عدة في كل الساحات توجت بالبيان الأول عن تأسيس الحركة في 15-2-2012.
- عُقدت لقاءات واجتماعات وحوارات عبر شبكة المعلومات الدولية من أجل صياغة واعتماد وثائق الحركة المتمثلة في ميثاق عمل الحركة، وعهد شرف الانتماء للحركة، والهيكل التنظيمي للحركة.
- عقدت الحركة مؤتمرها العام في 25 - 10 - 1382 ور (2014م) اعتمدت فيه الوثائق التي صدرت طيلة الفترة السابقة للمؤتمر، وكذلك رؤية الحركة لحل المشكل الليبي، وهيكلها التنظيمي، كما أصدر المؤتمر بيانا سياسيا بالمناسبة.

ثانيًا مبادئ الحركة الوطنية الشعبية الليبية:

1. الاعتزاز بالشخصية الوطنية الليبية، وتأصيل هوية ليبيا العربية والإسلامية والإفريقية: العروبة بمعناها الانتمائي الثقافي والمصيري، وبجذورها الممتدة في التراب الليبي لآلاف السنين من عرب ما قبل الإسلام وعرب ما بعده؛ ورفض التدخل الأجنبي؛ ومقاومة محاولات زرع الفتنة؛ وبناء الهويات الضيقة؛ وتفتيت جسد الوطن وإنهاك روحه. وهذا يتطلب تخليد أبطال الوطن عبر العصور من حنبعل إلى

عمر المختار إلى معمر القذافي، وتوثيق جهادهم بعيداً عن الحزازات والصراعات السياسية والاجتماعية وبكل نزاهة وموضوعية؛ وتخليد وإحياء الأيام التي غيرت مجرى التاريخ في ليبيا.

2. تأصيل قيم الديمقراطية الحقيقية حيث الجماهير صاحبة السيادة والشورى ولا مصادرة لإرادتها بأي وسيلة كالإرهاب والخداع والتدليس السياسي وأجندات العمالة والتبعية، حتى الوصول إلى أفق الممارسة الحديثة للحكم الشعبي الحقيقي غير القابل للتزوير والتزويق والتضليل: الديمقراطية المباشرة والقرآن الكريم شريعة للمجتمع.

3. تعزيز الانتماء للأمة الإسلامية؛ والتعاون الكامل مع أبناء الأمة العربية، والشعوب الإفريقية ضمن مؤسسات الاتحاد الإفريقي في بناء مصير أفضل للقارة؛ وإرساء علاقات ليبيا مع العالم الخارجي على أسس ثابتة من الندية، والاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، تمنع المساس بكرامة واستقلال ليبيا مع الاحتفاظ بحق ليبيا في الدفاع عن نفسها وعن كرامتها وعن القيم الإنسانية التي تؤمن بها.

4. الإيمان بأن الوطن للجميع ويتسع للجميع فلا تهميش أو إقصاء أو تخوين أو تخويف أو تجهيل أو تضليل ولا مكان فيه لسيطرة أي فرد أو جماعة أو تكتل أو فصيل أو جهة أو قبيلة على بقية مكونات المجتمع؛ والدفاع عن الحقوق الثقافية والمدنية والسياسية للمهمشين والأقليات لكي لا يتم قمعهم لأسباب فكرية أو ثقافية، حتى تصبح المواطنة هي القيمة الأساسية في التعامل والحقوق والواجبات داخل الوطن؛ ونبذ التطرف والتهميش والإقصاء؛ واحترام المكونات الثقافية للمجتمع الليبي؛ والإيمان بمبدأ الاختلاف في الرأي، وللحركة الحق أن تندمج أو تتحالف أو تتوافق مع أي كيانات سياسية وطنية أخرى تلتقي معها في الأهداف والمبادئ العامة.

5. الإيمان بأن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة مصابيح هدى ونور تقود حركة المجتمعات نحو الخير والتنمية والاستقرار، وأن الإسلام دين تقدمي صالح لكل زمان ومكان، وهو دين التسامح والمحبة والحوار بالحكمة والموعظة الحسنة، وبذلك انتشر الإسلام في كل قارات العالم. أما أساليب التكفير والتطرف والظلامية والإجبار والدروشة والتمذهب والتعصب والمتاجرة بالدين، فهي ضد مبادئ الإسلام وتدفع بالوطن في متاهات الحقد والإرهاب.

6. الإيمان بأن ثروة المجتمع ملك للجميع وعليه لا بد من ترسيخ واختيار نظام اقتصادي شامل يرفض الاستغلال ويهدف لتحقيق عدالة اجتماعية وتوزيع عادل للثروة بين أبناء الشعب الليبي من خلال تنمية بشرية ومادية مستدامة.

7. الإيمان بحرية كل الليبيين في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتفقون عليه بكامل إرادتهم الحرة، دون إقصاء أو تهميش أو إرهاب، في إطار إعادة بناء ليبيا دولة واحدة مستقلة ذات سيادة على أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية وثرواتها ومواردها الاقتصادية، ومسؤولة في محيطها الإقليمي والدولي؛ والالتزام بقيم المواطنة، في إطار البناء الديمقراطي الكفيل بصيانة سيادة الشعب، وضمان الكرامة الإنسانية لأبنائه، وذلك وفق ميثاق وطني أو قانون أساسي أو دستور يتفق عليه كل الليبيين ويرتضونه ويحترمونه ويدافعون عنه كونه يحدد الأهداف ويصون الحريات ويحفظ الحقوق والواجبات ويحدد شكل ومضمون نظام الحكم ويكون أساسا لإصدار القوانين، وكل ذلك في إطار قيم المجتمع.

8. الإيمان باحترام المكون الاجتماعي للشعب الليبي (القبائل) و دوره في تحقيق السلم الأهلي

9. الالتزام بحقوق الإنسان، والحريات الفردية والعامة، وحرية التعليم والبحث العلمي وتطويره وتنمية موارده البشرية، وحرية الصحافة والإبداع الفكري والثقافي، والانفتاح أمام تعدد الآراء، بما لا يتعارض مع القيم الدينية والاجتماعية والأخلاقية للشعب الليبي.

10. الإيمان بالعمل السياسي العلني البعيد عن العنف المادي أو المعنوي.

ثالثًا الأهداف الرئيسة للحركة الوطنية الشعبية الليبية:

1. السعي للبدء في عملية تضميد الجراح الفردية والوطنية، وتجاوز الوجع الشخصي والوطني، ورفع الضيم عن جميع الليبيين،ومعالجة آثار الفتنة، والعمل على استعادة ليبيا حرة موحدة، خالية من الغبن والعسف، ومكافحة ظواهر الجريمة والمظاهر الهدامة والعنف، وفوضى السلاح، وترسيخ معاني الأخوة الليبية والمواطنة الكاملة، ضمن إطار الوحدة الوطنية لليبيا؛ وإرساء دعائم سلم وطني شامل، يضم كل الفرقاء الليبيين تحت راية الوطن الواحد، وتحقيق صيغة توافقية فعالة نحو مجتمع ديمقراطي تؤدي لإجراء حوار وطني بين مكونات الشعب الليبي، يفضي إلى مصالحة مجتمعية، تقوم على الحقيقة والاعتراف والتسامح والإنصاف، وتستند على أساسين مرتبطين ارتباطاً كاملاً، أولهما العدالة القضائية المستقلة وغير الخاضعة لقوة السلاح أو منطق الغالب والمغلوب أو الأجندات الجهوية والثأرية، وثانيهما ضمان

حرية الليبيين في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذى يرتضونه دون إقصاء أو تهميش أو تخويف أو تخوين أو تجهيل أو تضليل أو ضغط أو إغراء. ومن أجل هذا فإن الحركة ستعمل جاهدة بكل وسائلها لتحقيق ما يلي:

- تحرير كل المعتقلين.
- إعادة الاعتبار للشهداء الذين ضحوا من أجل كرامة ومستقبل ليبيا إزاء العدوان الأجنبي الغاشم، ومعاملتهم بما يتناسب مع رموز استشهدوا في ساحة المعركة، في مواجهة الغزاة وعملائهم، دفاعاً عن الوطن والعقيدة.
- التوقف عن ممارسات التميز والإقصاء والإرهاب، والانتقام والاعتقالات وفق الهوية، والتصفيات الجسدية.
- الاهتمام بضحايا المؤامرة وتداعياتها من كل الأطراف.
- تأمين عودة المهجرين والنازحين إلى مواطنهم وأهلهم وتعويضهم معنويا وماديا، ومعاقبة من تسبب في معاناتهم.
- إلغاء كل الإجراءات المنافية لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- منع كل ممارسات التحريض الإعلامي على الفتنة.
- إيقاف ممارسات تزوير التاريخ، وتدمير الثقافة وتغريبها.
- السعي لدمج من قاموا بمراجعات فكرية أو سياسية، وتخلواعن العنف بكل أشكاله، وإعادة تأهيلهم.
- إعادة الممتلكات المنقولة والثابتة التي نهبت، وتعويض أصحابها تعويضاً عادلاً وفقاً للقانون.
- النظر في المظالم والحقوق والمطالب، والإنصاف بعد إعادة قيام الدولة الديمقراطية الشرعية، والنظام القضائي النزيه، تمهيداً لتقديم كل من تلطخت يداه بدماء الليبيين أو أعراضهم أو أموالهم العامة أو الخاصة، في أية مرحلة، لمحاكمة عادلة، يجريها قضاء نزيه ومستقل وكفؤ.

2. توجيه طاقات الليبيين المبدعة نحو وحدة البلاد وأمنها واستقلالها بعيداً عن كل المؤثرات السلبية المعادية لمستقبل الوطن ومستقبل أبنائه؛ وتحقيق الوفاق الوطني الحقيقي وتنمية المجتمع الليبي وتطوير أدواته والرقي بالفرد الإنساني داخله، ورفض جميع مظاهر الحقد والضغينة؛ والدفع نحو تأسيس سلم وطني شامل يتجاوز

كارثة الفتنة ويستعيد الشرعية وينبذ التبعية للأجنبي، ومحاولات التقسيم؛ وتمكين الليبيين الأحرار والليبيات الحرائر من السيادة الكاملة على مقدرات الوطن ومصيره السياسي والاقتصادي.

3. العمل على توحيد كل القوى الوطنية، وتكثيف جهودها من أجل صياغة مشروع وطني شامل يؤدي إلى إعادة الاستقرار والأمن.

4. التصدي لما أفرزته مؤامرة فبراير في ليبيا من تشرذم وفتنة داخلية وسطوة ميليشيات وإرهاب وعبث بمقدرات الشعب الليبي، والعمل على استعادة ليبيا مستقلة وموحدة خالية من الغبن والجماعات المسلحة والسرقة والنهب والعنف وخطر الإرهاب؛ وتفكيك مكونات الواقع الظالم الذي أنتجته مؤامرة فبراير من مؤسسات سياسية غير شرعية وقوانين ظالمة.

5. العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة القانونية، وترسيخ مبدأ المواطنة لجميع أفراد المجتمع، دون تمييز اجتماعي، أو سياسي أو غيره؛ والوقوف في وجه محاولات فرض نظام لا يتناسب مع ثقافة الليبيين، حتى الوصول إلى أفق الممارسة الحديثة للحكم بأسلوب الديمقراطية المباشرة، هذا الحكم الشعبي الحقيقي غير القابل للتزوير والتزويق والتضليل.

6. حماية الثروات الطبيعة لليبيا والاستخدام الأمثل لها، والحيلولة دون استئثار أي فئة جهوية أو طبقية بها؛ والعمل على تقسيم ثروة النفط تقسيما عادلًا؛ وتوطين الصناعة والتقنية وتطويرها؛ وتنمية الموارد الاقتصادية؛ والاستثمار في الإنسان؛ وحماية الملكية الخاصة والعامة؛ وتشجيع الاستثمار، والمبادرة الفردية والجماعية لصالح الفرد في إطار تنمية شاملة ومستدامة.

7. خلق اقتصاد وطني فعال وعادل يضمن التوازن والتكامل بين القطاعات، العام والتعاوني والخاص، ويقوم أساساً على العدالة الاجتماعية بما يضمن حماية الحقوق الإنسانية، ويوفر شروط وأسباب الرفاه للفرد والأسرة و المجتمع، ويضمن المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين، ويرفض تمركز الثروة في يد القلة ونهبها والاستئثار بها أو تسليمها للأجنبي؛ والتصدي للفوارق الناتجة عن الاستغلال، والاحتكار، والفساد، وغير ذلك من الطرق غير المشروعة؛ واعتبار العمل الشريف أصل الكسب، والثروة، وشرط التنمية.

8. ترسيخ قواعد المجتمع المدني الحر، وتفعيل مؤسساته من خلال دعم النقابات، والجمعيات، وغرف التجارة والصناعة والزراعة والمنظمات الاجتماعية والاقتصادية

والعلمية والأدبية والمهنية والإنتاجية؛ والتأكيد على تطوير المجتمع المدني من الداخل وقطع الطريق على الأجندات الخارجية المشبوهة أو تلك المنسلخة عن هويتنا العربية الإسلامية.

9. الحرص الكامل على استقلالية القضاء، واحترام المؤسسات القضائية، والالتزام بتنفيذ التشريعات القضائية النافذة، وتوفير مناخ حقيقي من الشفافية والأمان لكي يؤدي الجهاز القضائي دوره المنوط به دون خوف أو اعتبار إلا للعدالة والحق.

10. التعاون مع جميع قوى المجتمع السياسية، والاجتماعية، والفكرية الملتزمة من أجل خدمة قضايا شعبنا وأمتنا؛ واحترام المطالب الثقافية للمجموعات الاجتماعية؛ ودعم جهود الدعوة لممارسة صحيحة للدين الإسلامي؛ والاستعداد للانخراط في أية مشاريع وطنية صادقة تقترحها مؤسسات سياسية وطنية ملتزمة.

11. الاستفادة من إنجازات الحضارة الإنسانية المعاصرة المادية، والأدبية، والتفاعل الإيجابي معها، والعمل على نقلها، وتوطينها، والإسهام في تطويرها؛ وتعزيز التعاون بين دول العالم وشعوبه بما فيه خير الإنسانية وازدهارها؛ وإشاعة روح التسامح والرحمة، من أجل تحقيق الأمن، والسلام العالمي.

12. النهوض بواقع المرأة، وتفعيل دورها في مختلف مجالات المجتمع، والمساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات، وبما يتناسب مع بنيتها الجسمية ووظيفتها الاجتماعية ويصون كرامتها الإنسانية، ودعم مكتسباتها المعنوية والمادية، ومقاومة النظرة الدونية لها سواء وردت من الثقافة المحلية، أو من الثقافات الأجنبية الممسوخة.

13. تقديم الشباب لتحديات الحاضر والمستقبل، وإبراز دورهم الأساسي في مواجهة استحقاقات الحداثة والمعاصرة، والعناية باحتياجاتهم وتثمين دورهم وإعدادهم للمستقبل عبر فتح الآفاق أمامهم لينخرطوا في بنى المجتمع وهياكل الدولة، ويسهموا في خدمة البلاد وقضاياها.

14. إعداد الأرضية الملائمة للاستمرار في نهضة فكرية وثقافية وفنية شاملة تستلهم الماضي، وفق منهج فكري أصيل، ينطلق من هويتنا العربية الإسلامية، وهي العروبة بمعناها الانتمائي الثقافي والمصيري وبجذورها الممتدة في التراب الليبي، والإسلام النقي من مظاهر التمذهب والتكفير والظلامية والدروشة والخرافات والشعوذة والمتاجرة بالدين، أي الإسلام الوسطي المعتدل، فكل الليبيين مسلمون شريعتهم القرآن الكريم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهذه الأرضية

تتفاعل مع حاجات الحياة العصرية، والمنجزات الإنسانية، تأكيداً لدور ليبيا التنويري ومساهمتها الحضارية.

15. استرداد سيادة ليبيا قراراً وإقليماً، واستئناف ليبيا لدورها الريادي في حفظ الأمن والسلم الدوليين؛ وإرساء سياسة خارجية لليبيا مبنية على أمن البلاد، ووحدتها، واستقلالها عن كل نفوذ أجنبي، وفق مبادئ الاحترام المتبادل، والتعاون، والعدل، والمساواة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها؛ واعتبار قضايا الأمة العربية والإسلامية وشعوب إفريقيا أساسية للتوجه الخارجي لليبيا، ودعم التعاون بين الدول العربية والإفريقية والإسلامية من أجل تكافلها ووحدتها.

16. العمل في إطار دينامية نضالية، بالتنسيق مع مختلف دروب الحراك الجماهيري، واستناداً للقوانين والمواثيق الدولية التي تتيح لكل الناس الدفاع الشرعي عن أنفسهم وحقهم في تقرير مصيرهم.

رابعًا آليات عمل الحركة الوطنية الشعبية الليبية:

تسعى الحركة لخدمة مبادئها وتحقيق أهدافها بآليات فعالة منها:

1. التعاون والتنسيق مع كافة الأطراف السياسية الليبية الملتزمة بالشرعية الجماهيرية، والقوى الاجتماعية الصادقة والأصيلة الهادفة لتحرير ليبيا إنساناً وأرضاً وبكل الوسائل الممكنة التي تتيحها الظروف الدولية والمحلية.

2. المشاركة الفعالة في أي عملية سياسية دولية أو إقليمية جادة لاستعادة الشرعية في ليبيا من براثن الميليشيات المسلحة وأتباع الأجندات الأجنبية.

3. إقامة مراكز الأبحاث؛ وإصدار الكتب، والنشرات، والصحف؛ وإلقاء المحاضرات التثقيفية، والإعلامية؛ وعقد الندوات والمؤتمرات التخصصية التي تدعم جهد المقاومة الخضراء وتؤكد على شرعية كفاحنا من أجل الحرية والعدالة.

4. تفعيل العمل الشعبي المقاوم من خلال المؤتمرات، والاعتصامات، والمهرجانات العامة، والمعارض، والاحتفالات وغيرها من مظاهر التفاعل الشعبي المؤثرة في الرأي العالمي والمحلي.

5. العمل من خلال وسائل الإعلام المحلية، والعالمية، من صحافة، وتلفزيون، وإذاعة، وشبكة معلومات، لتقديم رؤية الحركة بشكل فعال ومؤثر في الوسط الشعبي

داخل وخارج البلد بما في ذلك إنشاء وإدارة القنوات الفضائية والمسموعة والصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية وغيرها.

6. العمل من خلال المؤسسات، والجمعيات المجتمعية، والحقوقية الدولية، لرفع المظالم، وإحقاق الحقوق وفضح الممارسات الخاطئة، وتعرية الزيف والبهتان السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي الذي تشكل في ليبيا.

7. تنظيم العمل الجماهيري وتأطيره، في شتى قضايا الوطن بهدف تعميق المشاركة الشعبية الواعية، في بناء الوطن والدفاع عنه أمام الأخطار.

8. الاهتمام بالشباب، والدفع بهم للعمل من أجل تخليص ليبيا من واقعها الظالم.

9. التفاعل المستمر مع الصوت الإسلامي المستنير في المساجد والزوايا والمعاهد الدينية؛ والتعاون مع أصحاب الخطاب الديني المستقل غير التابع لأجندات خارجية وغير المستسلم لحكومات وأنظمة أجنبية، والمبتعد عن الفكر التكفيري والظلامي، والمتحرر من التمذهب والتقول.

10. الحوار البناء مع المثقفين الليبيين، وأصحاب الفكر التنويري، وذوي الرؤى التقدمية، وأهل الصحافة والأدب من أصحاب القلوب الحية، للانضمام لمشروع الحركة، وانخراطهم في عملية نقد داخلي بنّاء لمساعدة الحركة على التقدم للأمام بخطوات ثابتة ومثمرة.

11. التواصل الفعال مع القوى الدولية لفضح الواقع الظالم وغير الشرعي الذي تعيشه ليبيا ودعوتها لدعم حقنا في تحرير الوطن الجريح من آلامه وقيوده.

12. حشد جهود كل فعاليات المجتمع من أجل تحرير الوطن وإعادة بنائه دون تهميش أو إقصاء، والاستفادة من التنوع الاجتماعي والثقافي لليبيين، ودعم جهود الدعوة الإسلامية لترسيخ ونشر ثقافة إسلامية صحيحة.

خامسًا الهيكل التنظيمي للحركة:

- أولا : **المؤتمر العام**

أمانة المؤتمر العام للحركة

- ثانيا : **اللجنة التنفيذية ويتبعها**

1. مكتب المتحدث الرسمي باسم الحركة

2. مكتب أمين سر اللجنة التنفيذية
3. الشعب التخصصية
4. المناطق بالداخل
5. فروع الساحات

الشُّعب التخصصية:

1. شعبة الشؤون السياسية والخارجية ويتبعها
   أ – مكتب الشؤون العربية والإفريقية.
   ب – مكتب شؤون آسيا وأوروبا والأمريكتين.
   ج – مكتب شؤون المنظمات الدولية والإقليمية.
   د – مكتب شؤون المندوبيات.
2. شعبة شؤون الحركة في الداخل ويتبعها
   أ – مكتب التواصل مع القبائل.
   ب – مكتب التواصل مع الشخصيات الوطنية.
   ج – مكتب متابعة تفعيل اللجان التخصصية في الداخل.
   د – مكتب متابعة الاختيارات الشعبية.
3. شعبة التعبئة:
4. شعبة المعلومات
5. شعبة العمل القومي والثقافي والدعوة الإسلامية ويتبعها
   أ – مكتب متابعة العمل القومي.
   ب – مكتب شؤون الدعوة الإسلامية.
   ج – مكتب تدوين التاريخ.
   د – مكتب الشؤون الثقافية والفنون.
6. شعبة الشؤون الإعلامية ويتبعها
   أ – مكتب المراكز الإعلامية والقنوات الفضائية.
   ب – مكتب الإعلام الإلكتروني.
   ج – مكتب شؤون الصحافة.
7. شعبة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان ويتبعها
   أ – مكتب شؤون حقوق الإنسان.

ب – مكتب الشؤون القانونية للحركة.

ج – مكتب ملاحقة مرتكبي الجرائم والانتهاكات.

8. شعبة شؤون الشهداء والمعتقلين والمهجرين والمفقودين ويتبعها

أ – مكتب شؤون المعتقلين.

ب – مكتب شؤون النازحين والمهجرين واللاجئين.

ج – مكتب شؤون الشهداء والمفقودين.

9. شعبة الحوار الوطني والمنظمات الأهلية ويتبعها

أ – مكتب الحوار الوطني.

ب – مكتب شؤون مؤسسات المجتمع الأهلي، الوطني والدولي.

ج – الاتحادات والنقابات والروابط المهنية الوطنية والدولية.

10. شعبة الشؤون الإدارية والعضوية ويتبعها

أ – مكتب شؤون العضوية.

ب – مكتب الشؤون الإدارية.

ج – مكتب التوثيق والترجمة والنشر.

د – مكتب المصروفات والخزينة.

11. شعبة شؤون الموارد المالية ويتبعها

أ – مكتب الإيرادات والاستثمار.

ب – مكتب الميزانيات والحسابات.

12. شعبة شؤون المرأة ويتبعها

أ – مكتب شؤون الروابط والاتحادات النسائية.

ب – مكتب الرعاية الاجتماعية للمرأة.

13. شعبة شؤون الشباب والطلاب ويتبعها

أ – مكتب شؤون الطلاب.

ب – مكتب شؤون الروابط والاتحادات الشبابية والطلابية.

ج – مكتب الرعاية الاجتماعية للشباب والطلاب.

المناطق والفروع

يكون للحركة عدد من المناطق في الداخل، وعدد من الفروع في عدد من الساحات الخارجية يتبع اللجنة التنفيذية للحركة.

رؤية
الحركة الوطنية الشعبية الليبية
لخريطة الحل في ليبيا

من أجل إعادة بناء ليبيا دولة آمنة مستقلة ذات سيادة مسؤولة في محيطها الاقليمي والدولي والسيادة فيها للشعب

أولاً توطئة

واجه الشعب الليبي عبر تاريخه اعتداءات متكررة، استهدفت سيادته وهويته وكرامته وأرضه، وقدم تضحيات جمّة دفاعاً عن حرية ليبيا واستقلالها.

وكانت مؤامرة فبراير مجرد حلقة في سلسلة العدوان المستمر ضد ليبيا وشعبها، لكنها تميزت بتسخير ليبيين كرأس حربة في المشروع الاستعماري الجديد، وأداة بطش وحشية ضد الليبيين، في محاولة لاستدعاء الفتن والنزاعات القبلية القديمة، وتمكين بقايا الأجانب الذين استوطنوا ليبيا من لعب دور عودة الهيمنة الأجنبية عليها.

إن ما سببته مؤامرة فبراير في ليبيا من فوضى ودمار، واستباحة للسيادة الوطنية، واستيلاء المليشيات التكفيرية المؤدلجة على مفاصل الدولة، وما نتج عنه من قتل وتعذيب واعتقال وخطف وتهجير وهتك للأعراض والاستيلاء على الممتلكات العامة والخاصة، وتحكم قوى دولية في القرار الوطني، وتكريس النزعات العرقية والجهوية، وإدخال البلاد في دوامة الحرب الأهلية، وإهدار ثروات البلد ومقدرات الشعب، يتطلب موقفاً وطنيا يتناسب وحجم المؤامرة ويكون قادراً على هزيمتها، ويضمن بقاء ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة.

وبالنظر إلى موقع ليبيا في محيطها الإقليمي والقاري والدولي، فإن ما شهدته من زلزال مدمّر لم يبق مجرّد شأن داخلي، أو نزاع أهلي داخل حدودها، بل تجاوز رقعتها الجغرافية، وامتدّت تداعياته وارتداداته إلى دول الجوار العربي والأفريقي والأوروبي، وصارت مصدراً للتوتر، وتهدد بنشر الفوضى في المنطقة، خصوصاً في ظل الأوضاع المتردية، وغير المستقرة في معظم بلدان الجوار.

وفي هذه الوثيقة، تقدّم الحركة الوطنية الشعبية الليبية رؤيتها عن حلّ المعضلة الليبية، وخارطة طريق عملية، لخلاص ليبيا، وتجنيب دول الجوارعواقب الصراع الليبي المدمّر.

إن الحركة الوطنية الشعبية الليبية:

انطلاقاً من وعيها بحجم نكبة الشعب العربي الليبي في بلده وأمنه وثروته.

وشعوراً منها بحجم المأساة التي يمر بها الشعب العربي الليبي؛ من انتشار الفوضى، وغياب الأمن والأمان، وانهيار بنيان الدولة، وانتشار الفساد، وتوقف التنمية، وتفتت الوحدة الوطنية، وتصاعد وتيرة الأحقاد القبلية والجهوية...

وتلبيةً لحقوق الشهداء والضحايا، والمعتقلين، والمهجرين واللاجئين والنازحين، والمهمشين والمقموعين...

ووفاءً للتضحيات الغالية التي قدمها الشعب الليبي دفاعاً عن حرية الوطن واستقلاله عبر مراحل نضاله الوطني...

وتأسيساًعلى وعيها بأهمية تحمل المسؤولية الوطنية والنضالية، وواجب الدفاع عن الوطن، وتكاتف كل الليبيين الوطنيين لمصلحة بلدهم وشعبهم، لتفادي مصير مظلم دموي...

واضطلاعاً بالواجب الوطني والشرعي والأخلاقي، في الدفاع عن حرية الشعب الليبي وكرامته وهويته.

وحقناً للدم الليبي...

وحفاظاً على ليبيا من التقسيم والحرب الأهلية..

وحرصاً على استعادة الاستقرار والأمن والسلم الاجتماعي، والمحافظة على إنجازات شعبنا، واستئناف مسيرة البناء والتقدم...

وتحقيقاً لمبادئ العدالة والحرية والمساواة، وحقوق الإنسان لكل الليبيين والليبيات، دون تمييز أو استثناء بسبب الانتماء الاجتماعي أو الجهوى أو الفكري أو بسبب العرق واللون...

ودفعاً للحراك السياسي والاجتماعي السلمي الملتزم بأخلاق الوفاء والديمقراطية، وقيمها الأصيلة...

ومواكبةً لجهود المجتمع الدولي الداعية للاستقرار في ليبيا، والداعمة لجهود السلام الوطني، من خلال الحوار المتكافئ بين كل مكونات الشعب الليبي، لما يشكله

من أهمية للأمن والسلم الإقليمي والعالمي، وللحد من تداعيات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة، تشكل خطراً على أمن واستقرار دول الجوار والإقليم، وعلى الأمن والسلم الدوليين، مع التمسك بمبدأ الاستقلال الوطني، ورفض التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي الليبي...

وحفاظاً على ليبيا من التقسيم والحرب الأهلية..

وحرصاً على استعادة الاستقرار والأمن والسلم الاجتماعي، والمحافظة على إنجازات شعبنا، واستئناف مسيرة البناء والتقدم...

وتحقيقاً لمبادئ العدالة والحرية والمساواة، وحقوق الإنسان لكل الليبيين والليبيات، دون تمييز أو استثناء بسبب الانتماء الاجتماعي أو الجهوى أو الفكري أو بسبب العرق واللون...

ودفعاً للحراك السياسي والاجتماعي السلمي الملتزم بأخلاق الوفاء والديمقراطية، وقيمها الأصيلة...

ومواكبةً لجهود المجتمع الدولي الداعية للاستقرار في ليبيا، والداعمة لجهود السلام الوطني، من خلال الحوار المتكافئ بين كل مكونات الشعب الليبي، لما يشكله من أهمية للأمن والسلم الإقليمي والعالمي، وللحد من تداعيات تحول ليبيا إلى دولة فاشلة، تشكل خطراً على أمن واستقرار دول الجوار والإقليم، وعلى الأمن والسلم الدوليين، مع التمسك بمبدأ الاستقلال الوطني، ورفض التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي الليبي...

ونظراًلأن السلطة المؤقتة التي قامت على فكرة الإقصاء ونزعة المغالبة والإلغاء والاستحواذ للفبراريين وحلفائهم،أنتجت حالة من الفوضى،والانسداد السياسي،والفساد، والمعاناة لحقت بالجميع دون استثناء، ولم تقدم حلولاً لتجاوز آثار الأزمة، بل أسهمت في تأجيج الصراع بين القبائل والجهات بشكل يهدد وحدة ليبيا وأمن مواطنيها، وإفساح المجال أمام العصابات الإجرامية، لتمارس تدمير البنية الأمنية والاجتماعية لليبيا....

تقدم الحركة الوطنية الشعبية الليبية هذه الرؤية، عساها تكون لبنة في بلورة مشروع وطني، لإنقاذ ليبيا من سيطرة المليشيات والإرهاب وسطوتهما،وللحيلولة دون دخول ليبيا في النفق المظلم،الذي قد يؤدي إلى اختفائها من خريطة العالم، ولتأمين وحدتها واستقلالها، وتمكين الشعب الليبي من الحوار الجاد، للتوافق على آلية

ديمقراطية للتعايش السلمي بين جميع الليبيين دون إقصاءأو تهميش، تحتويالماضي لتستنير به، وتحيا الحاضر لتستوعب ضرورات التغيير، وتستشرف المستقبل للعبور إلىالأفضل.إن المسؤولية الوطنية تحتم العمل المشترك مع القوى الوطنية،لوقف حالة الانهيار المضطرد، ووضع حد للتدهور، وتحمل المسؤولية الكاملة لتمكين الشعب الليبي من تقرير مصيره بحرية، بعيدا عن إرهاب المليشيات وديموقراطية التخويف. فالحركة تبشربالدولة الليبية الآمنة،المستقلة، الديمقراطية،المتسامحة،المسؤولة في محيطها الإقليمي والدولي: الوطن للجميع... والسيادة للشعب.... بعيداً عن الإقصاء والتهميش...

لأن ترك الوطن للأخطار المحدقة به يعني:

التفتيت - الإفقار - الاستعمار - نشوب الحروب الأهلية الثارات والصراعات - الاستفراد بالسلطة - سيطرة التنظيمات الإرهابية على ليبيا.

ثانياً الأسس المحددة للدولة الليبية:

1. وحدة ليبيا أرضاً وشعباً، والمساواة التامة بين الليبيين والليبيات في الحقوق والواجبات دون تمييز.
2. ليبيا دولة عربية حرة مستقلة، ذات سيادة مستقلة، السلطة فيها للشعب؛ يمارسها بالآليات التي يتفق عليها، وهي جزء من المنظومات الإقليمية والدولية، وتسهم في إقامة الأمن والسلم الدوليين.
3. الدين الاسلامي واعراف المجتمع المصدر الاساس للتشريع.
4. استقلال القضاء، تأكيداً لأن العدل أساس الحكم بين الناس، ولا سلطان عليه إلا القانون.
5. حرية التعبير مكفولة بحكم القانون.
6. الليبيون شركاء في الثروة، والملكية الخاصة مصانة بحكم القانون.
7. الدفاع عن الوطن مسؤولية الجميع.
8. ضمان حقوق الافراد وحرياتهم.
9. الالتزام باللامركزية في الإدارة، والتوزيع العادل للثروات العامة على كل المناطق والجهات.

10. نبذ الإرهاب ومقاومة الإرهابيين مسؤولية الجميع، وتنفيذ برامج أمنية وسياسية وثقافية واقتصادية، لاجتثاث ظاهرة الإرهاب الدخيلة على المجتمع الليبي.

ثالثاً معالجة تداعيات المؤامرة على ليبيا ومحيطها:

1. المصالحة المجتمعية.

إنضرورة حوار الليبيين للتوافق حول المستقبل، تفرض عليهم التصالح، والاتجاه لبناء ليبيا جديدة، ولا يمكن أن تقوم مصالحة في ظل الاستقواء أو التهميش أو المغالبة، أو أوهام النصر الزائف الذي تحقق بفعل الناتو، ومحاولة بناء دولة على أسس ظالمة لا يمكن لها أن تستمر ولن يقبلها الشعب، لذلك سيكون خيار السلم والوفاق والعدالة التصالحية الشاملة تحت رعاية اجتماعية قبلية أفضل الحلول، لأنه يصبّ في مصلحة ليبيا، وحقن دماء أبنائها كافّة، دون تمييز قبلي أو جهوي،وهي الوسيلة المناسبة لعزل المتطرفين والارهابيين.

2. القبائل الأداة المناسبة للمصالحة المجتمعية.

المكون الاجتماعي في ليبيا هو العنصر الأكثر فاعلية وجمعاً لليبيين، وهو الأكثر إلزاماً لهم في ظل عجز الدولة وغياب المؤسسات، وهو الدرع الذي احتمى به المجتمع الليبي، والذي يفتقر الآن لروابط تمنع التشرذم والانقسام.

3. الحوار الوطني الاجتماعي الطريق لتجاوز الأزمة.

الطرف الوحيد المستفيد من الصراع الليبي ونتائجه الداخلية والإقليمية هو الإرهاب، فقد اكتسب القوة العسكرية باستيلائه على السلاح والمال، واكتسب النفوذ بسبب انصياع المؤتمر والحكومة وضعفهما، وانتهازية بعض الأطراف السياسية، وتورّطها بعدم إدانة الأعمال الإرهابية، واكتسب مشروعية التغلغل داخل الأراضي الليبية بالتأييد المعلن ممن يسمى المفتي.

وبإمكان القبائل الليبية في حال اتفاقها عزل الإرهابيين وطردهم من أراضيها ومدنها، وهي بذلك تحمي نفسها وكياناتها ونفوذها، لكون مصلحتها تلك تضمن تحقيق هدف وطني وإقليمي ودولي، وهو الانتصار على الإرهاب في ليبيا.

رابعاً المرحلة الانتقالية:

1. مرحلة استعادة الأمن والاستقرار:

تدخل ليبيا مرحلة انتقالية تستمر لمدة أقصاها سنتان، يتم خلالها ما يأتي:

أ ـ ضمان عودة رجال الأمن وتسهيلها، لتأدية مهامهم في تأمين المدن والقري والشوارع، وفرض هيبة القانون، على النحو الجاري العمل به قبل عام ٢٠١١م.

ب ـ دعوة كل ضباط وضباط صف وجنود القوات المسلحة الليبية إلى الالتحاق بمعسكراتهم، والسيطرة على المنافذ، وتأمين التراب الليبي، والمياه والاجواء الليبية و حماية المواطنين الليبيين وكذلك عودة مكونات الجهاز الأمني، واتخاذ كل الإجراءات الاستثنائية التي تضمن حسن سير المهام المذكورة.

ج ـ منح القيادات العسكرية والأمنية الصلاحيات الميدانية، وتمكينها من جميع الاحتياجات اللوجستية والبشرية لتفكيك التنظيمات الإرهابية.

د ـ جمع الأسلحة والعتاد والذخيرة بشكل طوعي، وبإشراف مباشر من قيادات الجيش الليبي، وتمكين الأجهزة الأمنية من كل الصلاحيات الضرورية، لفرض تسليم الأسلحة من قبل الممتنعين عن تسليمها طواعية.

هـ ـ إطلاق سراح جميع المعتقلين، وتعويضهم معنوياً ومادياً.

و ـ احترام قدسية الشهداء، ووقف كل أشكال التحريض الديني أو العرقي، لمنع اندلاع الفتن في المجتمع الليبي، ومنع استخدام المنابر الدينية والثقافية والسياسية والاعلامية الرامية لخدمة الأجندات الخاصة، أو شق الصف خلال المرحلة الانتقالية.

ع ـ مراجعة والغاء التشريعات التي تعيق تحقيق حالة الوئام المجتمعي واصدار حزمة تشريعات جديدة تخدم الوئام و المصالحة المجتمعية.

ز ـ تنظيم حملات إعلامية وطنية لتوعية المواطنين وإشعارهم بضرورة الوحدة، والمحافظة على اللحمة الوطنية والنسيج الليبي، وإعادة تأهيل المكون الاجتماعي.

ح ـ تأمين البيئة وتهيئتها لعودة المهجرين والنازحين إلى مناطقهم، وتعويضهم معنوياً ومادياً.

ط - تكليف خبراء ومختصين في علم النفس والسلوك والاجتماع والدين لتشخيص الحالات غير السوية، الناتجة عن النزاع الليبي، وما تلاه من تداعيات.

ك - دعوة الإدارات الخدمية ومسؤوليها إلى العودة لمزاولة مهامها، لتوفير متطلبات الحياة للمواطنين، من مأكل وملبس وخدمات تعليمية وصحية ومواصلات واتصالات وغيرها طيلة الفترة الانتقالية، وتتولى أيضاً الإشراف على تأمين الخدمات خلال هذه المرحلة.

ل - طرد المؤسسات والشركات والأفراد ممن استقدمتهم المليشيات، إن كان وجودهم يتعارض والسيادة الليبية، وإلغاء العقود والاتفاقيات المبرمة التي تنتهك السيادة الوطنية.

م - بناء القضاء، والشروع في تنفيذ خطة العدالة التصالحية ورد المظالم.

2. إدارة المرحلة الانتقالية:

لإدارة المرحلة الانتقالية يتم التوافق على آلية واضحة لإدارة الدولة من قبل شخصيات وطنية، بما يرضي جميع الأطراف الليبية، وذلك من خلال:

أ - تشكيل قيادة عسكرية مؤقتة بقيادة الضباط المشهود لهم بالوطنية،إذ يتولى إعادة القوات المسلحة والأجهزة الأمنية لأداء دورها في حماية أمن الوطن، وبسط الأمن.

ب - تشكيل حكومة إنقاذ وطنيمن عناصر وطنية معروفة.

ج - تشكيل لجان تنفيذية بالمناطق.

د - اعتماد الحلّ الاجتماعي في مكافحة الإرهاب.

3. مرحلة التصالح:

لا حل أمام ليبيا مستقلة موحدة إلا بالتصالح، فالتصالح ليس اختياراً بل ضرورة، فغير التصالح ينتهي بليبيا غير موحّدة، منتهية بليبيا غير مستقلة وليبيا ممزقة، وهذا يتطلب تعبئة واسعة لمجتمع كامل؛ يقوم بها مفكروه ومثقفوه وعلماؤه وفقهاؤه، للسير في طريق «التصالح».

4. الوفاق الوطني والمصالحة المجتمعية:

إن الوفاق الوطني «المصالحة المجتمعية» مخرج أساسي من دوامة الفساد، وهو مشروط بعدالة ملتزمة بالحق والإنصاف، وإنهاء المظالم، وسدّ منافذ التناحر

والتخاصم، وإزالة أسبابها، بقضاء عادل ومستقل ووطني، منبثق من الشريعة السّمحاء،من خلال الوفاق الوطني «المصالحة المجتمعية»،

تأسيساً على عملية العدالة التصالحية المستقلة غير الخاضعة لقوة السلاح ومنطق الغالب والمغلوب، واستعادة كرامة الشهداء، وإلغاء كل القوانين التي استخدمت كأداة للانتقام السياسي والترويع، بما يضمن تقديم كل من ارتكب الجرائم والانتهاكات الجسيمة ضد أبناء الشعب الليبي إلى العدالة دون استثناء، ودون أن يفلت أحد من العقاب.

خامساً الخطوات التمهيدية للحوار الوطني:

التوافق حول الأسس:

1. الأساس هو الانطلاق لبناء ليبيا جديدة، وليس الصراع حول الماضي؛ من المخطئ ومن المصيب، فالحوار ينبغي أن يتأسس للإجابة عن السؤال: ما العمل لنخرج معاً من الوضع الراهن، لبناء دولة مستقلة موحدة عزيزة مهابة، يتساوى الناس فيها وفقاً للقانون، لا أن يغوص في مشكلات مرحلة الصراع.

2. بالتأكيد لن يُهمل الماضي، لكن يدرس لأخذ العبر، ولمعالجة نتائجه التي أصابت المواطنين، وجبر الضرر، وحماية المال العام، ومعاقبة المجرمين،ويُقترح في هذا الشأن أن تكون الفترة الزمنية اعتباراً من تاريخ تأسيس الدولة الليبية الحديثة إلى الوقت الحاضر .

3. إطلاق سراح المعتقلين دون إجراءات قانونية، وتأمين عودة النازحين والمهجرين إلى مدنهم وقراهم.

4. إلغاء القوانين والقرارات التميزية بين المواطنين؛ من قبيل قانون النزاهة الوطنية والحراسة والعزل السياسي، وحرمان المهجرين من حقهم في ثروة بلادهم في الدراسة والخدمات الصحية والخدمات القنصلية.

5. تكريم ارواح شهداء الوطن والضحايا دون تمييز، ومعالجة الأضرار بشكل متساوٍ.

6. العفو عن الحق العام ، ويُترك للأفراد حرية التقدم بمظالمهم عندما يعاد النظام القضائي المستقل.

7. عفو عاجل عن جميع منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والقيادات السياسية والاجتماعية أثناء فترة أعمالهم في المرحلة السابقة، ليتسنى الإسراع في إعادة بناء القوات المسلحة والاجهزة الامنية.

8. إلغاء كل الملاحقات للقيادات السياسية والإعلامية الوطنية، التي تمت بإجراءات كيدية وخارج إطار القانون.

سادساً المرحلة الدائمة

إن ما خلفته مؤامرة فبراير من آثار عميقة في البنية الاجتماعية الليبية، وما ألحقته من دمار في البنى الاقتصادية، وما أفرزته من نتائج سياسية تهدد وحدة ليبيا، يتطلب من أطراف الحوار الوطني التدبر في حلول مبتكرة، تمكن الليبيين من التعايش معاً مجدداً، وتمنع انزلاق المجتمع الليبي ثانية إلى ما وصل إليه حال البلاد نتيجة فتنة فبراير، وترى الحركة الوطنية الشعبية الليبية أن أي نظام سياسي لا يمكن جميع الليبيين من المشاركة في تقرير مصيرهم، وإدارة مواردهم، لن يُكتب له النجاح، وتؤكد الآتي:

1. بناء دولة مدنية ديمقراطية؛ السلطة فيها للشعب، يمارسها بالآليات التي يتفق عليها، ورفض الحكم باسم الدين، لما يمثله من انحراف عن صحيح الإسلام، وما سوف يسببه من قمع وظلم باسم الدين.

2. النظر في سلبيات التطبيق الحرفي لنماذج الديمقراطية الغربية، ودراسة أسباب فشل منظومة ما سمي السلطة الانتقالية بعد نكبة فبراير، وعجزها عن تحيق أي من أهدافها المعلنة.

3. اسم الدولة وشعارها وعلمها ونشيدها ينبغي أن يحظى بتوافق جميع الليبيين، ولا ينبغي فرضها من قبل أي طرف، لأن ذلك يعني استمرار الصراع وربما تأجيجه، ويعني أيضاً حق رافضيها بعدم احترامها.

4. ضمان التوزيع العادل للثروات بين جميع الليبيين، وبحث الحيلولة دون تقسيم الليبيين طبقياً إلى فقراء وأغنياء.

5. التوافق حول برنامج جاد للتنمية الاقتصادية، يمكن من استغلال الموارد المتاحة، ويضمن حياة كريمة لليبيين جميعاً بشكل متساوٍ، ويحول دون تهميش المناطق والجهات.

6. التعاون مع جميع قوى المجتمع؛ السياسية والاجتماعية والفكرية الملتزمة، من أجل خدمة قضايا شعبنا وأمتنا، واحترام المطالب الثقافية للمكونات الاجتماعية، ودعم جهود الدعوة للممارسة الصحيحة للدين الإسلامي

سابعًا أطراف الحوار الوطني:

1. القبائل الليبية، من خلال مجلس القبائل والمدن الليبية الذي تشكل حديثاً، وينضوي في إطاره أغلب القبائل والمدن الليبية.

2. الحركة الوطنية الشعبية الليبية

3. الشخصيات الوطنية الليبية، المهتمة بمعالجة أزمة الوطن من كل الأطراف السياسية.

4. المنظمات والجمعيات الحقوقية والاجتماعية الأهلية.

5. أطراف رعاية الحوار الوطني الإقليمية والدولية.فبالنظر إلى تعمق هوة الخلاف بين الأطراف الليبية، فإنه من الصعب للأطراف الليبية وحدها الوصول إلى نتائج حقيقيةقابلة للتطبيق من أي حوار بينها، لذلك من الضروري الحرص على وجود رعاية إقليمية ودولية للحوار بين الأطراف الليبية، خاصة من الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوربي، ومجموعة البريكس، ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة.

البيان رقم (1)
التأسيسي للحركة الوطنية الشعبية الليبية

﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمۡ ظُلِمُواْۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصۡرِهِمۡ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾ (الحج)

أما بعد

عام كامل مر على أحداث شهر 2 – 2011م، التي ألحقت تداعياتها ضرراً جسيماً طال كل بيت، وأنتج توضعاً أعاد ليبيا حقباً زمنية إلى الوراء، حيث تعيش البلاد حالة انهيار تام للمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية والأمنية والعسكرية للدولة الليبية، وصار مصير الوطن والمواطن معلقاً بتصرفات مليشيا تجهوية وحزبية مسلحة لا سلطان عليها، ولا يخضع زعماؤها أو أفرادها لأي قانون، فعمت الفوضى، وتوقفتا لخدمات العامة، وعملية التنمية تماماً، وغادر تجميع الشركات العاملة ليبيا، وتمنه بمعداتها وممتلكاتها، وصار السلاح في متناول القتلة والمجرمين، فلم يعد المواطن الليبي آمناً في روحه وعرضه وماله، وتعيش المدن الليبية الكبرى بشكل مستمر مواجهات مسلحة بين المليشيات، التي تتصارع لبسط نفوذها داخل المدن، في ظل انفلات أمني، يدل على عدم وجود مؤسسات للدولة، ونتيجة لعام كامل من الاقتتال الداخلي، وما صحبه من عدوان ظالم لحلف الناتو ومسانديه، بمشاركة قوات عسكرية وأمنية لأكثر من أربعين دولة، فإن حجم الدمار قد طال معظم المدن الليبية، بل ترك بعضها مدمرة تماماً، وغير صالحة للسكن، وبفعل سيطرة مليشيات عسكرية، محسوب انتماؤها لمناطق بعينها، على مدن أخرى، وتغذية النزعة الانتقامية، وخطاب الحقد والكراهية، تشهد ليبيا أكبر عملية تهجير قسري جماعي في تاريخها، في ظل تزايد عمليات البطش، والقتل تحت التعذيب، في سجون تديرها المليشيات، بالإضافة لعمليات سلب ونهب ممنهجة، وواسعة النطاق للممتلكات، والاستيلاء على المساكن والأراضي الخاصة، في ظل انعدام مؤسسات ضبطية وقضائية يمكن اللجوء إليها، وقد سجلت إحصاءات دول الجوار الليبي أرقاماً قياسية لعدد المهجرين الليبيين في الخارج، وما زالت عمليات الملاحقة والقبض والتعذيب والقتل تجري على أيدي المليشيات المسلحة، في سياق موجة من الإقصاء المعلن، لكل رأي أو معتقد يخالف أهواءها ومعتقداتها، دون حسيب أو رقيب.

كما تواجه ليبيا حالة من الاستباحة الكاملة لسيادتها براً وبحراً وجواً، وتمارس دول وشركات وعصابات عديدة عملية نهب لثروات ليبيا النفطية والمعدنية والبحرية وغيرها، في ظل غياب مؤسسات الدولة، وسيطرة مليشيات تتسم بالفساد، وتابعة لشركات ودول بعينها، لا تتردد في التفريط في ثروات ليبيا ومصالحها وسيادتها، وصارت ليبيا بذلك مسرحاً لتدخل الدول والشركات الطامعة في ثرواتها دون وجه حق، وأصبحت مكاناً لعمليات تهريب وتجارة كلما هو ممنوع ومحظور دولياً، من المخدرات والأسلحة بمختلف أنواعها، وبدأت تتكوّن على أرض ليبيا فروع لعصابات دولية إجرامية، سيئة المنهج والصيت، وقواعد ومحطات تمويل لتنظيمات إرهابية متطرفة.

ويأتي كل ذلك بفعل الانجرار وراء فتنة داخلية، بُنِيت على أكاذيب وادعاءات كاذبة، افتضحت جميعها بشهادة المنظمات الدولية ذات العلاقة، من قبيل قصف الأحياء السكنية بالطائرات، وتجنيد مرتزقة أجانب، وحدوث مجازر جماعية، والنية في تدمير مدن بأكملها، تلك الأكاذيب التي أدلى بها شهود زور، ظهروا في إعلام فضائي مضلل، أدى لاستغفال حكومات دول كبرى، لغرض تسخيرها وخداعها، ودفعها للتدخل في ليبيا، وهو الأمر الذي يوقع على هذه الحكومات والدول المسؤولية القانونية والأخلاقية عن كل ما يجري حالياً من دمار للبلاد والعباد.

وفي ظل هذا الوضع السياسي والاقتصادي والإنساني المتفجر، الذي يعاني فيه الإنسان الليبي قسوة العيش في مختلف مناحي الحياة اليومية ونواحيها، مصحوباً بقلق وخوف شديدين على مستقبله ومستقبل أبنائه، مكتشفاً في كل يوم فشل القوى المهيمنة على إدارة البلاد، وعدم مقدرتها على الإيفاء بأيٍ من وعودها، التي روجت لها على مدار عام في وسائل الإعلام المختلفة، وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية، والرغبة الصادقة في العودة بليبيا إلى الأمن والأمان، واستئناف عجلة التنمية، ورفع الظلم والقمع والإقصاء، ورد الاعتبار لكرامة ليبيا، واستعادة سيادتها، واستجابة لمطالب الليبيين، الذين صاروا أكثر وعياً وإدراكاً لحقيقة ما جرى، وتفهموا ما رمت إليه الأجندات الداخلية والخارجية المدمِّرة، وبعد أن أزيحت الغشاوة على الرغم من ثمنها الباهظ، وصار لا بد من رد الاعتبار للأغلبية المهمشة، فإننا نعلن تأسيس (الحركة الوطنية الشعبية الليبية)، التي تضم في صفوفها القوى الوطنية الليبية، الحريصة على الخروج بليبيا من هذا المأزق الخطير، التي لم ترضِ يوماً بالعدوان على ليبيا، مستلهمة جهاد الشعب الليبي على مدى التاريخ، إنصافاً للشهداء الليبيين الأبرار، الذين دافعوا عن الوطن، من شيخ الشهداء عمر المختار إلى الشهيد القائد معمر القذافي، الذي نفخر بثباته وشجاعته، وتقديمه لروحه وأبنائه، فداءً لقضية ليبيا واستقلالها.

وإذ نعلن تأسيس الحركة الوطنية الشعبية الليبية، التي سيتم نشر نظامها الأساسي لاحقاً في وسائل الإعلام المختلفة، فإننا نؤكد عزم الحركة على العمل بشتى السبل، من أجل تحقيق ما يأتي:

- الحفاظ على سيادة ليبيا ووحدتها الترابية، وسلامة أرضها وأمن مواطنيها، هي العامود الفقري لبرنامج عمل الحركة الوطنية الشعبية الليبية.
- رفض كلما نتج عن الفتنة والعدوان سياسياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وقانونياً.
- العمل على إطلاق سراح كل الأسرى والمعتقلين دون استثناء، وعلى رأسهم سيف الإسلام معمر القذافي.
- خلق الظروف المناسبة، واتخاذ الضمانات اللازمة، لعودة المهجرين قسراً إلى مدنهم وقراهم وبيوتهم، وجبر الضرر الذي ألم بهم.
- معالجة جميع الجرحى، وتعويض ضحايا الحرب دون استثناء.
- بناء مؤسسات الدولة الليبية التشريعية والتنفيذية والقضائية، على أسس ديمقراطية سليمة، تقوم على المواطنة، دون تمييز، أو تفريق بين المواطنين، على أساس عرقي، أو مذهبي، أو جهوي، أو معتقد سياسي.
- استعادة السيادة الليبية، ووضع حد للتدخل الأجنبي في استقلالية القرار الليبي، وحفظ ثروات ليبيا المادية والثقافية، واستعادة المنهوب منها من قبل أفراد وحكومات استغلت الأزمة الليبية.
- إرساء سياسة خارجية ليبية مستقلة، تراعي مصالح ليبيا قبل كل شيء، وتؤسس لعلاقة حسنة مع بقية الدول، وتوثق العلاقة الأخوية مع دول الجوار وتدعمها، مع الحرص على استقرارها وأمنها.
- نبذ سياسة الإقصاء والتهميش، والخطاب المحرض على الحقد والكراهية، والعنصرية، والتفريق بين مكونات الشعب الليبي.
- حل المليشيات المسلحة، وعودة أفرادها إلى سابقاً عما لهم، وإعادة تأهيل غير العاملين منهم في أعمال وأنشطة مدنية أخرى، وبناء الجيش الليبي على أساس المواطنة، وبالطرق العلمية المعمول بها دولياً.
- إطلاق عملية إعادة إعمار واسعة، تشمل الممتلكات الخاصة والعامة، التي دمرت خلال فترة الحرب، دون استثناء أو تمييز .

- التحقيق في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، التي ارتكبت أثناء فترة الحرب، وتشكيل محاكم علنية، وبمعايير مراقبة دولية، للبث في تلك القضايا.
- الحرص التام على مشاركة المواطن الليبي في تقرير مصيره، وممارسة حقه السياسي في اتخاذ القرار، واختيار قيادات هو نظامه السياسي في الطرق الديمقراطية، وفق دستور يقرها لشعب الليبي، دون أية وصاية، أو إقصاء.
- القرآن الكريم وسنة نبينا الكريم عليه الصلاة والسلام هما المرجع والمنهل للتشريع في ليبيا، بعيداً عن الغلو والتطرف والتعصب.
- ليبيا جزء لا يتجزأ من محيطها العربي والإسلامي والأفريقي والعالمي، وهي تحرص على أمنه ومصالحه قدر حرصها على أمنها ومصالحها.
- حث المنظمات الدولية والإقليمية، وأعضاء حلف الناتو، والدول المساندة له في العدوان، على تحمل المسؤولية الكاملة عما آلت إليه الأوضاع في ليبيا حالياً، وتحمّل مسؤولية التجاوزات القانونية، والاختراقات، والتأويلات الخاطئة التي تمت في شأن قرارات مجلس الأمن في الخصوص، وضرورة مساهمة تلك الأطراف في إزالة الضرر بشكل كامل.

وفي الختام فإن الحركة الوطنية الشعبية الليبية إذ تعلن أهدافها، وتتخذ من العمل السلمي سبيلاً لإنجازها، فإنها من جهة أخرى تدق جرس الإنذار، وتحذر من الاستمرار في القمع، والقتل، والتنكيل، والتهجير القسري، الذي سيؤدي إلى المزيد من العنف والحقد والشعور بالغبن والظلم، وسيرسخ منهج الاحتكام لقوة السلاح، وتنبه من يعنيهم الأمر بأن الحركة الوطنية الشعبية الليبية، وهي تعمل على إنقاذ ليبيا بالحلول السياسية، جاهزة بمكوناتها ومقاتليها عند الضرورة للانخراط في الجهاد والكفاح المسلح، من أجل الدفاع عن ليبيا ومواطنيها العزّل، وحفظ حياتهم، وصون أعراضهم وأموالهم.

قال تعالى:

﴿ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ ٨٩ ﴾ (الأعراف)

صدق الله العظيم

الحركة الوطنية الشعبية الليبية

صدر في 15 / 2 /1380 و.ر (2012م)

بيان إعلامي
عن قرارات المؤتمر التأسيسي
للحركة الوطنية الشعبية الليبية

بشأن مبادئ الحركة، وأهدافها وتوجهاتها، وآلياتها، وهيكلها التنظيمي، وتكليف قياداتها

بسم الله الرحمن الرحيم

- انطلاقاً من الواجب القومي والوطني والشرعي والأخلاقي، ودفاعاً عن حرية الشعب الليبي وكرامته وهويته، واستقلال ليبيا ووحدتها وسيادتها؛
- ورفضاً للتدخل الأجنبي في الشؤون الليبية؛
- وحفاظاً على ليبيا من التفتيت والإفقار والحرب الأهلية، وحرصاً على استعادة الاستقرار، والمحافظة على إنجازات شعبنا، واستئناف مسيرته نحو التقدم؛
- وحقناً للدم الليبي الغالي؛
- وإحساساً بعمق المأساة التي يمر بها شعبنا، ورعاية لحقوق الشهداء والضحايا، والأسرى والمعتقلين، والمهجرين واللاجئين والنازحين، والمهمشين والمقموعين؛
- ووفاءً للتضحيات الغالية التي قدمها الشعب الليبي دفاعاً عن حرية الوطن، ومستقبل الأمة ورسالة الإسلام؛
- وتحقيقاً للعدالة والحرية والالتزام بمبادئ المساواة وحقوق الانسان، لكل الليبيين والليبيات في الداخل، وعلى وجه الخصوص النازحين في بلادهم، والمهجرين في الخارج، والمعتقلين الذين يقاسون ويلات التعذيب في معتقلات الميليشيات العلنية والسرية؛
- ودعماً للحراك السياسي والاجتماعي الملتزم بأخلاق الوفاء، والديمقراطية وقيمها الأصيلة؛
- وفضحاً لمحاولات تلميع النظام القائم على سلطة الميليشيات، وتقديمه على أنه نظام ديمقراطي؛
- وإسهاماً في جهود المخلصين من المجتمع الدولي نحو الحوار والاستقرار، والداعمة لجهود السلام الوطني، الذي هو جزء من السلام الإقليمي والعالمي، وللحد

من تداعيات تحول بلادنا الى دولة فاشلة، تشكل خطراً على أمن دول الجوار والإقليم واستقرا هما، مع التمسك بمبدأ الاستقلال ورفض الهيمنة والتدخل الأجنبي؛

- واهتداءً بتقاليد الكفاح السياسي السلمي، وبالرصيد النضالي الوطني والقومي والعالمي للشعب الليبي، وجهاده ضد الغزو الإيطالي الفاشي، ووفاءً للتضحيات الغالية التي قدمها الليبي ونفي سبيل حرية الوطن وكرامته وسيادته، واستلهاماً للرصيد النضالي الوطني والقومي والعالمي لثورة الفاتح من سبتمبر 1969؛
- ودرءاً للاختلاف والتشرذم، والعمل الفردي أثناء المسيرة الوطنية لإنقاذ الوطن او بعدها؛
- وتأكيداً لضرورة توحيد طاقات الليبيين المبدعة نحو وحدة ليبيا وأمنها واستقلالها، وحفظ دورها في تحقيق الأمن والسلم الإقليمي والعالمي؛

عقدت الحركة الوطنية الشعبية الليبية مؤتمرها التأسيسي في المهجر، بالتواصل مع مكوناتها في الداخل، وبعد اجتماعات عامة، وحلقات نقاش تخصصية، بإسهام مئات من الشخصيات السياسية القيادية الليبية لفعاليات الشعب الليبي، من أرجاء الوطن كافة، ومن مختلف الشرائح، وفي مناخ من النقاش الحر والديمقراطي المسؤول والواعي، اتخذ المؤتمر جملة من القرارات، أصدر بها بياناً نوجزه في ما يأتي:

تقوم الحركة الوطنية الشعبية الليبية على الأسس الآتية:

- تأصيل قيم الديمقراطية الحقيقية، حيث الشعب صاحب السيادة، ولا لمصادرة إرادته بأية وسيلة كانت، مثل الإرهاب، والخداع، والتدليس السياسي، وأجندات العمالة والتبعية؛ بغية التوصل إلى نظام حكم عادل بأسلوب الديمقراطية الأصيلة، التي يتوافق عليها ويرتضيها جميع الليبيين والليبيات.
- الالتزام بحقوق الإنسان، والحريات الفردية والعامة، وقيم المواطنة، والانفتاح أمام تعدد الآراء.
- الإيمان بأن الوطن للجميع ويتسع للجميع، فلا تهميش ولا إقصاء ولا عزل ولا تخوين ولا تخويف ولا تجهيل ولا تضليل، ولا مكان فيه لسيطرة أي فرد أو جماعة أو تكتل أو جهة أو قبيلة أو غيرها على بقية مكونات المجتمع.
- رفض واقع التشرذم الذي فرضته قوى التدخل الخارجية والفتنة الداخلية، والعمل على استعادة ليبيا حرة موحدة، خالية من الغبن، والجماعات المسلحة، والسرقة والنهب، والعنف، وبعيدة عن خطر التقسيم.

- الإيمان بالعمل السياسي العلني السلمي، البعيد عن العنف المادي أو المعنوي.
- الإيمان بحرية كل الليبيين في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتفقون عليه بإرادتهم الحرة، وفقاً لميثاق وطني (دستور)، يتوافق عليه كل الليبيين، ويرتضونه، ويحترمونه، ويدافعون عنه، فيإطار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، واستناداً إلى القرآن الكريم شريعة للمجتمع، واقتداءً بالسنة النبوية المطهرة منهجاً للحياة.
- رفض جميع مظاهر الحقد والضغينة، والدفع نحو تأسيس سلم وطني شامل، يتجاوز كارثة الفتنة، ويستعيد الوطن، وينبذ التهميش والإقصاء، ويؤسس لإجراء حوار وطني شامل بين مكونات الشعب الليبي؛ وصولاً إلى مصالحة وطنية شاملة، تؤدي إلى إنصاف المظلومين في أية مرحلة، وترسخ روح التسامح بين أبناء الوطن الواحد.
- الاعتزاز بالشخصية الوطنية الليبية، وتأصيل هوية ليبيا العربية والإسلامية والإفريقية.
- تعزيز الانتماء للأمة العربية والإسلامية، والتعاون الكامل مع الشعوب العربية والإفريقية، وإرساء علاقات ليبيا مع العالم الخارجي على أسس ثابتة من الندية، والاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة.
- تأكيد أن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة مصابيح هدى ونور، تقود حركة المجتمع في ليبيا نحو الخير والتنمية والاستقرار، والإيمان بأن الإسلام دين تقدمي صالح لكل زمان ومكان، وهو دين التسامح والمحبة والحوار بالحكمة والموعظة الحسنة، وفي المقابل رفض أساليب التكفير والتطرف والظلامية والإجبار والدروشة والخرافات والشعوذة والمتاجرة بالدين؛ كونها ضد مبادئ الإسلام، وتدفع بالوطن إلى متاهات الحقد والإرهاب والظلامية.
- رفع الضيم عن جميع الليبيين والليبيات أفراداً كانوا أم جماعات، عبر السعي إلى تحرير كل المعتقلين والسجناء السياسيين، وإعادة الاعتبار للشهداء، وتمكين الملايين من الليبيين المهجرين والنازحين من العودة إلى أهلهم وممتلكاتهم، والحفاظ على أمنهم وأمن أسرهم، ووقف ملاحقاتهم، وإلغاء كل الإجراء اتوا لقوانين المنتهكة لحقوق الليبيين السياسية والإنسانية، ومنع التحريض الإعلامي على الفتنة والكراهية وزرع الحقد في القلوب وتجريمه، والعمل على إعادة الممتلكات لأصحابها.
- العمل على استعادة الدور الليبي الريادي في حفظ الأمن والسلم الدوليين،

واسترداد سيادة ليبيا قراراً وإقليماً، وإرساء سياسة خارجية لليبيا مبنية على أمن البلاد، ووحدتها، واستقلالها عن كل نفوذ أجنبي، وفق مبادئ الاحترام المتبادل.

- مقاومة كل أشكال الفساد، والدفاع عن استقلالية القضاء واحترامه، والالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها مؤسسات الشعب الشرعية.

- الدفاع عن الحقوق الثقافية والمدنية والسياسية للمهمشين والأقليات، ورفض القمع بسبب الانتماء القبلي أو الثقافي أو الجهوي، واعتبار المواطنة معياراً أساسياً في المعاملة والحقوق والواجبات داخل الوطن.

- ترسيخ قواعد المجتمع الأهلي الحر، وتفعيل مؤسساته، من خلال دعم النقابات، والروابط، والجمعيات، والاتحادات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والأدبية والمهنية والإنتاجية، وتأكيد تطوير المجتمع الأهلي من الداخل، وقطع الطريق على الأجندات الخارجية المشبوهة، أو المنسلخة عن هويتنا الليبية العربية الإسلامية.

- احترام الأنظمة والقوانين التي تحكم العمل السياسي السلمي في الدول المضيفة لأعضائها وفروعها، والعمل داخل هذه الدول بشفافية وتعاون كامل مع السلطات المحلية من أجل الأمن والاستقرار، والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول.

- الدعوة إلى عودة القوات المسلحة الوطنية والأجهزة الأمنية، وبنائها على أسس مهنية وطنية، للاضطلاع بدورها الوطني لمصلحة الليبيين، وضمان دعمها، وحفظ عقيدتها، على النحو الذي يضمن حرفيتها، وولاءها للشعب والوطن.

- احترام حقوق ورؤى الشباب والمرأة، وتكريس دورهما، وضمان مشاركتهما الفعلية في بناء ليبيا الحديثة.

- حماية الثروات الطبيعة في ليبيا، والحيلولة دون استئثار أية فئة جهوية أو طبقية بها، والعمل على استثمار ثروة النفط لخدمة متطلبات التنمية والعدالة.

آليات عمل الحركة الوطنية الشعبية الليبية :

تسعى الحركة لخدمة مبادئها وتحقيق أهدافها بآليات فعالة منها:

- السعي إلى معالجة نتائج المأساة الليبية، من خلال نبذ العنف كوسيلة لنيل الحقوق، وتحقيق المطالب.

- السعي للبدء في عملية تضميد الجراح، وتجاوز الوجع الشخصي والوطني، وترسيخ معاني الأخوة الليبية والمواطنة الكاملة، والسعي لإجراء حوار وطني بين

مكونات الشعب الليبي، يفضي إلى مصالحة وطنية حقيقية، تقوم على التسامح والإنصاف، وتستند على أساسين مرتبطين ارتباطاً كاملاً: أولهما العدالة القضائية المستقلة، غير الخاضعة لقوة السلاح، ومنطق الغالب والمغلوب، والأجندات الجهوية والثأرية، وثانيهما ضمان حرية الليبيين في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يرتضونه، دون إقصاء.

- إعداد الأرضية الفكرية الديمقراطية الملائمة للاستمرار في نهضة فكرية وثقافية وفنية شاملة، تستلهم من منهجٍ فكري أصيل، وتتفاعل مع حاجات الحياة العصرية، والمنجزات الإنسانية، تأكيداً لدور ليبيا التنويري، وإسهاماتها الحضارية إقليمياً وعالمياً.

- التعاون مع جميع قوى المجتمع السياسية والاجتماعية والفكرية الملتزمة، من أجل خدمة القضية الليبية، واحترام احتياجات المجموعات الاجتماعية المتنوعة في ليبيا، والاستعداد لمناقشة أية مشروعات وطنية صادقة، تقترحها مؤسسات سياسية وطنية ملتزمة.

- الحرص على تقديم حقيقتها كحركة معارضة جماهيرية، تعتمد الكفاح السلمي السياسي القانوني لتحقيق أهدافها في إطار المواثيق الدولية، وتمكين الشعب الليبي من تقرير مصيره، مع تأكيد أنها ليست بديلاً لأية مبادرات أخرى، يرى أصحابها أهميتها في معالجة الأزمة الليبية.

وتعمل مؤسسات الحركة على تحقيق ذلك بالوسائل الآتية:

- **أولاً:**

مبادرة الحل الحواري الشامل بين أبناء الشعب الليبي، والحراك الشعبي الواعي السلمي في الداخل والخارج (مظاهرات، مؤتمرات، ندوات، اعتصامات..)، وتوحيد فعاليات المجتمع، ومكوناته القبلية والمؤسساتية والدينية، دون تهميش أو إقصاء، والاستفادة من التنوع الاجتماعي والثقافي لليبيين جميعاً.

- **ثانياً:**

النضال القانوني من خلال المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات، والجمعيات المجتمعية والحقوقية الدولية لرفع المظالم، وإحقاق الحقوق، وفضح الممارسات الخاطئة، وإزالة التشويه والتزوير السياسي والاجتماعي والثقافي الذي يجري في ليبيا.

● ثالثاً:

إقامة مراكز الأبحاث، وإطلاق المحطات المرئية والمسموعة، والمواقع الإلكترونية، وإصدار المنشورات بكل أنواعها، بما يتيح التواصل الدائم مع وسائل الإعلام المحلية والعالمية، لضمان انتشار مؤثر للمبادرة داخل ليبيا وخارجها.

أصدر المؤتمر الوثائق الآتية:

1. الوثيقة السياسية للحركة.
2. بيان تأسيس الحركة (وثيقة الحال).
3. النظام الداخلي للحركة.
4. ميثاق شرف عضوية الحركة.

يتكون الهيكل التنظيمي للحركة من المستويات الآتية:

1. الملتقى العام.
2. المؤتمر العام.
3. اللجنة التنفيذية.
4. اللجان التخصصية.
5. المكاتب.
6. فروع الساحات الخارجية.

قام المؤتمر التأسيسي باختيار قيادة جماعية، تتولى مهام الأمانة العامة، واللجنة التنفيذية، واللجان المتخصصة للحركة، من عناصر وطنية مشهود لها بالإخلاص والصدق والشجاعة في الداخل والخارج، واعتمد أسلوب العمل الجماعي، ونظام التناوب في تنفيذ المهام الإدارية للأمانة العامة واللجان المختلفة، وفقاً للمعايير الديمقراطية، وأوكل المؤتمر إلى اللجنة التنفيذية للحركة أمر تقدير إعلان أسماء قيادات الحركة، حسب الحاجة، وظروف الأعضاء النضالية والأمنية، بالنظر إلى سياسة الملاحقات والتصفية والإرهاب، التي يمارسها النظام القائم في ليبيا الآن ضد المناضلين الوطنيين وأسرهم وأهاليهم، لإثنائهم عن نضالهم من أجل الوطن.

أيها الليبيون والليبيات من كل القبائل، في المدن والقرى والأرياف:

مهما كانت توجهاتكم واهتماماتكم وآراؤكم... إننا أمام لحظة تاريخية حاسمة في مسيرة شعبنا، ومستقبل وطننا، وأجيالنا القادمة، ولذا ندعوكم جميعاً إلى الوقوف في صف الوطن، وتجاوز كل الخلافات، من أجل الدفاع عن سيادة ليبيا، وحرية شعبها وكرامته، ونيل شرف الإسهام في تضميد جراح شعبنا، وإزالة آثار الفتنة، وانطلاق ليبيا جديدة حرة، خالية من الإرهاب، والقمع، والظلم.. تتعايش قبائلها ومدنها وقراها في مناخ من الوئام والمحبة، مستقلة آمنة، لا يتدخل أيٌّ كان في شؤونها الداخلية، ولا يتمكن أعداؤها من نهب ثرواتها...

لقد دقت ساعة العمل، فهاتوا الأيادي، لندفن إلى الأبد زمن الحقد والفتن، ونحمل معاول البناء، لنعمر ليبيا بأيدينا وقلوبنا الصافية.

* يمكن للمهتمين التحصل على نسخة من القرارات التفصيلية للمؤتمر، التي أذن بنشرها في هذه المرحلة.

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لجنة الإعلام بالحركة الوطنية الشعبية الليبية.

14 رمضان

الموافق 23 ناصر 1381 و.ر (2013م).

البيان السياسي للمؤتمر العام للحركة الوطنية الشعبية الليبية

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحركة الوطنية الشعبية الليبية وهي تختتم مؤتمرها العام الأول،المنعقد في قاهرة المعز يوم السبت غرة محرم الحرام الموافق 25 / 10 / 1382 و. ر(2014 م) تؤكد الآتي:

1. الحركة الوطنية الشعبية الليبية منظمة – سياسية – حقوقية – اجتماعية – إعلامية – سلمية – معارضة علناً للواقع الظالم في أرض الوطن، وهي إطار يضم كل المكونات السياسية والاجتماعية والمهنية والأكاديمية والحقوقية والنقابية والدينية والعسكرية والأمنية وغيرها، وهذه الحركة كيان سياسي نضالي حقوقي اجتماعي ولد من رحم المأساة الليبية ومعاناة أبناء وطننا، تأسس في أوائل عام 2012م بمبادرة شعبية، تتبنى المطالب الاجتماعية والحقوقية والإنسانية والسياسية لقطاع واسع من الليبيين وقع عليه الظلم والعسف، فهي مظلة سياسية سلمية جامعة للوطنيين الليبيين الملتزمين بمبادئها ومنهجها النضالي، الساعين لإنقاذ ليبيا من مرحلة ما بعد الاستعمار الناتويو السيطرة الإرهابية، ومخاطر التجزئة، وفقدان السيادة الوطنية، والظلم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، في كل ربوع الوطن دون جهوية أو انحياز فئوي ضيق، فالحركة تعمل من أجل إقامة دولة وطنية مدنية ديمقراطية جامعة، لا مكان فيها للإقصاء أو الفساد أو الإرهاب أو الأجندات المعادية للوطن.

2. تحيي الحركة الوطنية الشعبية الليبية أرواح الشهداء الذين ارتفعوا أثناء مقاومة الغزو الناتويو الزنادقة والخونة في كل مراحل كفاح الليبيين الأبطال، وعلى رأسهم شيخ الشهداء عمر المختار ورفاقه، والشهيد الصائم القائد معمر القذافي ورفاقه، وتترحم على الضحايا الذين سقطوا بفعل المؤامرة، وتحيي قوات الشعب المسلح والأجهزة الأمنية التي تواصل هذه الأيام مقاومة الإرهاب، والتدخل الأجنبي، وتعمل على إعادة بسط الأمن والاستقرار في ليبيا، بعد أن تآمر تعليها جيوش الإمبريالية الظالمة، وأنهكت قدراتها سنة 2011م.

3. تحيي الحركة الوطنية الشعبية الليبية ثورة الشعب العربي في مصر العروبة، التي أعادت الأمل في قدرة هذه الأمة على النهوض، ومقاومة العدو، وإجهاض مخططاته، وتواسي الشعب المصري الشقيق وقيادتها لشجاعة في شهداء القوات المسلحة والشرطة المصرية الباسلة.

4. إن ثورة الفاتح العظيم جسدت سيادة الشعب الليبي، وفعل تدور ليبيا القومي والإسلامي والعالمي، وأحيت للعروبة آمالها، وللإسلام نقاوة رسالته، فتم استهدافها من قبل الإمبريالية العالمية وأتباعها في المنطقة، وهي ثورة مستمرة في قلوب الملايين المؤمنين بها منهجاً وقيماً ورسالة حضارية.

5. إن ما تعانيه ليبيا من فقدان السيادة الوطنية، وسيطرة الإرهاب، وفقدان الأمن، والحرب الأهلية، وانهيار المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كشف حقيقة عدوان الناتو عام 2011م، المعبر عن المؤامرة الممنهجة ضد الأمة العربية، والأمة الإسلامية، والشعب الليبي خصوصاً.

6. قدمت الحركة الوطنية الشعبية الليبية منذ إعلان تأسيسها في شهر النوار فبراير 2012 مرؤية شاملة وموثقة للحلفي ليبيا، ترتكز على مبدأ حرية الليبيين في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يرتضونه بإرادتهم الحرة، دون إقصاء أو تهميش أو إرهاب، في وطن تكون فيه المواطنة هي القيمة السياسية الأساسية، واليوم نرى الليبيين يقتربون من هذه الرؤية، من خلال حوار وطني شامل، بادر بهم جلس القبائل والمدن الليبية ومكونات وطنية مناظرة، يؤدي إلى مرحلة انتقالية توافقية، يتم فيها إعادة القداسة لأرواح شهداء الوطن، والإفراج عن المعتقلين، وإلغاء الإجراءات السياسية والتشريعية الإقصائية الظالمة، التي مورست ضد أبناء الشعب الليبي منذ سقوط الوطن في مؤامرة فبراير الدولية.

7. تحيي الحركة الوطنية الشعبية الليبية التحام جماهير الثورة الشعبية مع طلائع الشعب المسلح والأجهزة الأمنية، وهي القوات نفسها التي قدمت إلى بنغاز يقبل ثلاث سنوات ونيف لتحريرها من هؤلاء الزنادقة والعملاء والخونة، لكنفي هذه السنة عاد الوعي إلى الشباب، واكتشفوا مؤامرة فبراير، فاتخذوا الموقف الصحيح المنحاز للوطن، وتيقنوا أن فبراير ماتت سريرياً، وأن ثورة الفاتح لن تموت إلا بموت الشعب كله، لأنها ببساطة هي ثورة الشعب، والحركة الوطنية الشعبية الليبية تدعو الجماهير الشعبية في المدن والمناطق الأخرى لتصعيد الثورة الشعبية،من أجل تحرير كامل ليبيا من الإرهاب، والعودة بها إلى وضعها الآمن والمستقر، ودورها في الإسهام بتحقيق أمن جوارها وإقليمها والعالم واستقراره.

8. تتمنى الحركة الوطنية الشعبية الليبية أن يتوجه ذا الانتصار بتمسك الجماهير بسلطتها وسلاحها وثروتها، وقطع الطريق أمام أدوات الحكم المأزومة، التي ترسخ لسلطة الأثرياء، وحكم القلة.

9. تدعو الحركة الوطنية الشعبية الليبية الشعب الثائر إلى ضبط النفس، والتحلي بأخلاق الإسلام، وقيم العروبة، ومبادئ الديمقراطية،وسلوك الفاتح، وعدم اقتراف اعتداءات على حقوق الإنسان وحرمة الممتلكات، وإحالة المجرمين إلى قضاء عادل ومستقل.

10. تحيي الحركة الوطنية الشعبية الليبية الدور البناء الذي يضطلع بهم جلس القبائل والمدن الليبية، وتعتمد عليه في وضع آليات اجتماعية وقانونية لرد المظالم، وإزالة الاحتقانات، وزيادة النسيج الاجتماعي في ليبيا متانة، وترسيخ الوحدة الوطنية، ومد جسور العلاقة بين القوى الوطنية المعادية للإرهاب، من أجل وضع خارطة مستقبل تنهي الأزمة في ليبيا.

11. تدين الحركة الوطنية الشعبية الليبية المواقف الضبابية والمعايير المزدوجة لبعض الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، التي تدعي جهراً محاربتها للإرهاب، وتمارس سراً دعمها له، وتدعوها لتصحيح موقفها، والانحياز إلى إرادة الشعب الليبي،واحترام اختياراته، كما تدعو هيأة الأمم المتحدة إلى التعامل بعدل وفاعلية مع معاناة الشعب الليبي؛ النازح في الداخل، والمهجر في الخارج، والمهمش على كل الأصعدة السياسية والدبلوماسية، وتطالب الاتحاد الإفريقي العظيم الذي حلم به القائد الشهيد معمر القدافي وأسسه، أن يسمو إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقه تجاه بلد إفريقي مهم مثل ليبيا.

12. تجدد الحركة الوطنية الشعبية الليبية موقفها الداعم لدول جوار ليبيا في حربها ضد الإرهاب، وتدعوها للمبادرة بمساعدة الشعب الليبي على البدء في عملية سياسية وطنية، تعيد للوطن الليبي مكانته، وروحه التي أنهكتها سنوات فبراير العجاف.

المجد للشهداء، والحرية للوطن، والنصر للثورة الشعبية

المؤتمر العام للحركة الوطنية الشعبية الليبية

التاريخ: غرة محرم الحرام

الموافق 25 - 10 - 1382 و.ر (2014م)